A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/Sub.1/58/SF/2*
14 July 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
المحفل الاجتماعي
الدورة الرابعة
جنيف، ٣ و٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الولاية المنصوص عليها في قرار اللجنة الفرعية ٨/٢٠٠٥ وفي مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢٠٠٦

مكافحة الفقر والحق في المشاركة: دور المرأة

مذكرة معلومات أساسية من إعداد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

* عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ والمعنون "مجلس حقوق الإنسان"، تولّى مجلس حقوق الإنسان، اعتباراً من ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، جميع ولايات وآليات ومهام ومسؤولية لجنة حقوق الإنسان بما فيها اللجنة الفرعية. وتبعاً لذلك استعيض عن سلسلة الرموز E/CN.4/Sub.2/- التي كانت اللجنة الفرعية تقدم في إطارها تقارير إلى لجنة حقوق الإنسان سابقاً بالسلسة A/HRC/Sub.1/- اعتباراً من ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

(A) GE.06-13056 020806 020806

مقدمة

١- المحفل الاجتماعي مبادرة للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد عقد المحفل الاجتماعي ثلاث دورات في الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ سبقها اجتماع تمهيدي في عام ٢٠٠١. وأصبح المحفل بعد ذلك تظاهرة سنوية منذ عام ٢٠٠٤.

٢- واعتمدت اللجنة الفرعية، في دورتها السابعة والخمسين، القرار ٨/٢٠٠٥ الذي قررت فيه أن يكون الموضوع الذي سيتناوله المحفل الاجتماعي الرابع "مكافحة الفقر والحق في المشاركة: دور المرأة". وتقرر كذلك تناول هذا الموضوع في سياق الإعداد لاستعراض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦). وتعرض مذكرة المعلومات الأساسية هذه بمزيد من التفصيل هذا الموضوع وبرنامج الدورة الرابعة للمحفل الاجتماعي.

٣- وقرر مجلس حقوق الإنسان، في مقرره ١٠٢/٢٠٠٦ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تمديد جميع ولايات وآليات ومهام ومسؤوليات لجنة حقوق الإنسان، بما في ذلك المحفل الاجتماعي. وقرر مجلس حقوق الإنسان أيضاً أن يسهم المحفل الاجتماعي بورقة للجنة الفرعية "عن سجل اللجنة الفرعية تعرض فيها رؤيتها وتوصياتها فيما يتعلق بإسداء مشورة الخبراء إلى المجلس مستقبلاً، على أن تقدمها إلى المجلس في عام ٢٠٠٦".

٤- وسيعقد المحفل الاجتماعي الرابع في يومي ٣ و٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ بجنيف[(١)]، أثناء انعقاد دورة اللجنة الفرعية الثامنة والخمسين والأخيرة، التي ستبدأ في يوم ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وسيكرس المحفل الاجتماعي اليوم الأول لاجتماعه لموضوع المرأة والفقر. أما نصف اليوم الثاني من الاجتماع فسيكرس لتقرير فريق الخبراء المخصص المقدم إلى اللجنة الفرعية عن ضرورة وضع مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ القواعد والمعايير القائمة في مجال حقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع، بما في ذلك "مشروع المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدفع وحقوق الإنسان: حقوق الفقراء". وأخيراً سيستعرض المحفل الاجتماعي أيضاً عمله حتى الآن وسيتقدم بتوصيات فيما يتعلق بمستقبله، مسهماً في الاستعراض الأوسع نطاقاً لعمل اللجنة الفرعية وأفرقتها العاملة، كما طلب ذلك مجلس حقوق الإنسان.

موضوع المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٦

٥- لقد أثبت البحث في موضوع الفقر أن المرأة هي أحياناً من بين أفقر فقراء العالم وأضعفهم. وهذا صحيح على الرغم من كون بقاء الأسر والمجتمعات في لحمة يرجع في الغالب إلى جهود المرأة في سوق العمل وفي المنزل على حد سواء. ومن بين الموضوعات العديدة الهامة التي تظهر إلى الواجهة فيما يتصل بهذه المسألة، تم اختيار ثلاثة منها بشكل خاص لمزيد البحث في سياق المحفل الاجتماعي: أولاً، الاتجاه العام لتأنيث الفقر؛ ثانياً، المرأة والعمل؛ ثالثاً، مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار في المنزل وعلى مستوى المجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني.

---

(١) عملاً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٨/٢٠٠٥.

٦- وسيخصص المحفل الاجتماعي فريقين للموضوعين الآنف ذكرهما بغية إجراء مناقشة بنّاءة وتسليط الضوء على أفضل الممارسات على أرض الواقع. وسيكون القاسم المشترك بين الفريقين الفنيين القيمة المضافة لإطار النهج القائم على حقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى تعزيز دور المرأة ومشاركتها في مكافحة الفقر.

٧- والنهج القائم على حقوق الإنسان هو إطار مفاهيمي لعملية التنمية البشرية يستند بشكل معياري إلى معايير حقوق الإنسان الدولية ويوجه عملياً نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. كما يسعى إلى تحليل أوجه اللامساواة التي تكمن في صلب مشاكل التنمية، وتدارك الممارسات التمييزية والتوزيع غير العادل للقوة يعرقل التقدم. فمجرد البر والإحسان لا يكفيان من منظور حقوق الإنسان. وفي إطار النهج الذي يقوم على حقوق الإنسان ترسَّخ خطط التنمية وسياساتها ودورها في منظومة الحقوق وما يقابلها من واجبات يحددها القانون الدولي. وهذا يساعد على النهوض باستدامة العمل التنموي، وتمكين الناس أنفسهم، ولا سيما أكثرهم تهميشاً للمشاركة في وضع السياسات ومساءلة أولئك الذين يقع عليهم واجب التصرف.

٨- وستفضي نتائج الفريقين الفنيين إلى جلسة نهائية سوف تعتمد استنتاجات وتوصيات ملموسة موجهة إلى جهات فاعلة محددة. وهذه الاستنتاجات والتوصيات سوف تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، التي ستستعرض عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦).

تنظيم المحفل الاجتماعي

٩- سيقسّم يوم المناقشة إلى ثلاث جلسات حول موضوع هذا السنة في اليوم الأول وجلستين في اليوم الثاني. وستكون جلسات اليوم الأول كالآتي: (أ) تأنيث الفقر: الأسباب والآثار؛ (ب) المرأة والعمل والتمكين من خلال المشاركة؛ (ج) الاستنتاجات والتوصيات. أما جلستا اليوم الثاني فستكونان كالآتي (أ) مناقشة مشروع المبادئ التوجيهية بشأن "الفقر المدقع وحقوق الإنسان: حقوق الفقراء"؛ (ب) استعراض عمل المحفل الاجتماعي ورؤيته وتوصياته للمستقبل.

١٠- وطلبت اللجنة الفرعية، في القرار ٨/٢٠٠٥، إلى السيدة تشين - سونغ تشونغ إعداد ورقة عمل تناقش في المحفل الاجتماعي. وسيفيد المحفل الاجتماعي الرابع أيضاً من مداولات أعضاء المجتمع المدني الذين ستتم دعوتهم للمشاركة في المناقشات.

مشروع البرامج

الجلسة الافتتاحية

الجلسة ١: فريق الأخصائيين - تأنيث الفقر: الأسباب والآثار والحلول

١١- سيركز فريق الأخصائيين الأول على الفقر والمساواة بين الجنسين، والنزعة إلى تأنيث الفقر في جميع أنحاء العالم. وللفقر مظاهر مختلفة ويشكو منه كل من الرجل والمرأة على حد سواء، ومنه على سبيل المثال قلة الغذاء وقلة الموارد الإنتاجية لتأمين عيش مستدام؛ والجوع وسوء التغذية؛ واعتلال الصحة؛ ومحدودية وغياب فرص الوصول إلى التعليم وغير ذلك من الخدمات الأساسية؛ وتزايد معدلات انتشار الأمراض والوفاة نتيجة المرض؛

والتشـــرد والسكن غير الملائم؛ والبيئة غير الآمنة؛ والتمييز الاجتماعي والاستبعاد. ويتميز أيضاً بقلة المشاركة في صنع القرار وفي الحياة المدنية والاجتماعية والسياسية. وهو يحدث في جميع البلدان، في شكل فقر جماعي في العديد من البلدان النامية وفي شكل جيوب فقر في البلدان المتقدمة.

١٢- وعـــدم تساوي الجنسين أمام الفقر يعني أن المرأة تعيش الفقر بطريقة تختلف عن الطريقة التي يعيشه بها الرجل. أولاً، فقد قدمت دراسات مختلفة تقديرات تفيد بأن قرابة ٥٥ إلى ٦٠ في المائة من الفقراء هم من النساء. وبالإضـــافة إلى ذلك فإن للعوامل الاجتماعية والثقافية والدينية التي تحكم المساواة بين الجنسين أثراً مضاعفاً على أعراض المعاناة نتيجة للفقر. فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بقلة الغذاء والجوع وسوء التغذية، كثيراً ما ينتظر في العديـــد مـــن المجـــتمعات أن تأكل النساء والفتيات ما يتبقى من الطعام بعد انتهاء الرجال والأولاد من الأكل. واعتلال الصحة مثال آخر: ففي البلدان التي يتوجب فيها دفع ثمن الرعاية الصحية من الأرجح ألا تتوجه النساء في حـــالات المرض إلى المستشفيات أو المصحات، ومن الأكثر ترجيحاً أن يداوين أنفسهن في المنزل أو يتوجهن إلى الطـــب التقلـــيدي أو البديل. ومن الأرجح أن يتولّين رعاية أفراد الأسرة المرضى، الأمر الذي يعني في كثير من الأحيان بالنسبة للمرأة التغيب عن العمل بل وحتى ترك الشغل.

١٣- وظاهـــرة أخـــرى من ظواهر الفقر التي لها تأثير مختلف على النساء والفتيات تتمثل في البيئة غير الآمنة. فالعنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب، يجعل الأنشطة خارج المنزل محفوفة بالمخاطر بالنسبة للنساء في كافة المجتمعات. بل وحتى المنزل ليس آمناً بالضرورة، بما أن العنف المنزلي واسع الانتشار ولأن المجتمع كثيراً ما يتغاضى عنه.

١٤- ويتمثل واحد من الاتجاهات التي تبعث على الجزع والناشئة عن استعراض التقدُّم في تنفيذ جدول أعمال الموئل في كوْن التدابير القانونية وتدابير السياسات العامة ليس لها تأثير كبير على الحد من الفجوة القائمة في مجال الفقر بين الجنسين. والتحيُّز الجنساني المستمر في جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك متى تعلَّق الأمر بمعالجة مشكلة الفقر، يقوم على أسس ترسّخت على مر الأعوام. ويمكن أن يُفهَم نوع الجنس كمؤسسة اجتماعية لها سمات مميِّزة عالمية الطابع ومتغيِّرة بحسب الزمان والمكان. وبتلك الصفة يحدِّد كل مجتمع وكل جيل فوارق وعلاقات بين الرجل والمرأة، ويمكن مشاهدة ذلك في جملة أمور في بُنى الأسرة وأنماط الإرث والممارسات الثقافية. وذلك يتم ثقافياً من خلال المعتقدات والعقائد، ومؤسسياً من خلال القوانين والمنظمات، وشخصياً من خلال الأسرة والمجتمع. والمعايير الثقافية والبُنى المؤسسية وأنماط السلوك الشخصي التي تعزِّز هيمنة الرجل تقوم على أساس مبدأ اجتماعي يُعرف بـ "النظام الأبوي".

١٥- وستتمحور المسائل والقضايا التي سيتناولها هذا الفريق حول أسباب وآثار عدم تساوي الجنسين في الفقر، ومـــنها مثلاً أفضل الممارسات التي شهدها الخبراء في عمل منظماتهم، وكيف يمكن للنهج القائم على حقوق الإنسان أن يكمِّل أو يعزِّز جهودهم. ومن الأمثل أن يختتم الفريق بالتقدم ببعض المقترحات والتوصيات الملموسة بهذا الخصوص.

١٦- وسيشمل الفريق ممثلين عن النساء اللاتي يعشن في فقر، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية التي تعمل معهن، من البلدان النامية (مثل أوغندا والمكسيك) والبلدان المتقدمة (مثل كندا والبلدان في الاتحاد الأوروبي) على حد سواء.

الجلسة ٢: فريق الأخصائيين – المرأة والعمل والتمكين من خلال المشاركة[٢]

١٧- سيركز الفريق على مجالين مترابطين هما المرأة والعمل، فضلاً عن تمكين المرأة من خلال المشاركة.

١- المرأة والعمل

١٨- في كل مجتمع وأسرة تقدم المرأة دعماً اقتصادياً هاماً لأسرهن، سواء عن طريق كسب الرزق في سوق العمل غير الرسمية أو الرسمية أو في الزراعة. وبالنسبة للنساء الشابات بشكل خاص يوفّر العمل المأجور، بالإضافة إلى الفرص الاقتصادية، فرصة لتعلُّم مهارات جديدة، وإقامة اتصالات اجتماعية أوسع واكتساب المزيد من الخبرة في مختلف جوانب الحياة المتنوعة.

١٩- وعمل المرأة في العمل المأجور في القطاع الرسمي آخذ في التزايد، وأصبحت المرأة الآن تمثل في البلدان النامية أكثر من ثلث القوة العاملة في مجال التصنيع بل وقرابة النصف في بعض البلدان الآسيوية. غير أن أغلبية هؤلاء النساء يشغلن مواطن عمل منخفضة الأجر، بل وكثيراً ما تُدفع لهن أجور دون المستوى عن عملهن، وكثيراً ما يعملن في ظروف صعبة محفوفة بمخاطر أمنية وصحية، ولا يتمتعن بضمان اجتماعي كاف وبمنافع سنوية كافية مثل إجازة الأمومة أو الإجازة المرضية.

٢٠- وعلى العموم فإنه حيثما عملت المرأة مقابل أجر في جميع أنحاء العالم فإنها تعمل عدداً أكبر من الساعات وتُدفع لها أجور منخفضة. وفي العديد من البلدان النامية يعد التمييز في الأجور أمراً خطيراً. ففي المتوسط لا تتقاضى المرأة إلا ما بين ٦٠ و٧٠ في المائة مما يتقاضاه الرجل عن العمل المماثل، ولا تتقاضى المرأة في بعض أنحاء أفريقيا وآسيا إلا نصف ما يتقاضاه الرجل.

٢١- وفي العالم النامي خاصة يُعد الاقتصاد غير الرسمي المجال الذي تنشط فيه اقتصادياً نسبة كبيرة من القوة العاملة. فالعمل غير الرسمي يساهم اجتماعياً في توفير خدمات مفيدة ونسبة لا بأس بها من الدخل الإجمالي. غير أن النمو في القطاع غير الرسمي إنما هو أساساً نتيجة عمليات العولمة التي أرغمت الكثيرين من القطاع الرسمي على البحث عن عمل في القطاع غير الرسمي الذي يتميز بظروف عمل سيئة. وفي معظم الحالات تزداد تفاقماً الظروف التي تعمل فيها العاملات في القطاع غير الرسمي. وظروف العمل في القطاع غير الرسمي تشمل ما يلي: عدم الاعتراف بالعمل والعاملين؛ تدني الدخل إلى حد كبير جداً؛ طول ساعات العمل المفرط؛ العمل غير الآمن؛ العمل غير المأمون والمحفوف بالمخاطر؛ قلة المنافع كالإجازات والعطل والضمان الاجتماعي؛ التحرش الجنسي وغيره من أشكال المضايقة؛ عدم توافر الرعاية للأطفال.

---

(٢) لقد تم التخلي عن الفريق البديل المعني بالفقر في المدن والأرياف، ذلك أن الفقر في الأرياف قد كان موضوع محفل اجتماعي سابق. ومع ذلك فإن العديد من الموضوعات ذات الصلة التي ستناقَش في إطار بند الفقر في الأرياف إنما هي مشتركة مع الموضوعات التي من الأرجح أن تناقَش في سياق موضوع العمل، مثل الأجور، والتحديد الكمي للعمل غير الرسمي، والتعليم والتدريب، والمسؤوليات المتعددة التي تحملها المرأة على عاتقها في حياتها اليومية.

٢٢- وفي جميع أنحاء العامل، ما زالت المرأة تحمل المسؤولية الرئيسية عن رعاية الأطفال والعمل المترلي. ويظل هـــذا العمل غير المدفوع الأجر غير منظور من الناحية الاقتصادية ولكنه يكوّن أساساً لجميع الأنشطة الاقتصادية والسياســـية والاجتماعية الأخرى. لذلك عندما يؤخذ بعين الاعتبار كل ما تقوم به المرأة من عمل مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر فإن مساهمة المرأة الاقتصادية أكبر عموماً من مساهمة الرجل. والمرأة تعمل أيضاً ساعات أطول من ساعات عمل الرجل. وفي البلدان النامية، يقدر أن ساعات عمل المرأة تتجاوز ساعات عمل الرجل بقرابة ٣٠ في المائة.

٢٣- وهـــناك مشكلة هامة أخرى لا بد من معالجتها وهي قلة موارد المرأة المنتجة لتأمين عيش مستدام. وفي حالات عديدة لا تملك المرأة الحقوق القانونية أو التقليدية، بشكل رسمي أو في الممارسة العملية، كامتلاك الأرض أو غيرهـــا من الأملاك، الأمر الذي بدوره يشكّل عائقاً أمام الحصول على القروض والائتمانات. وهناك عامل مشـــدِّد ثان هو قلة التعليم والمهارات، فضلاً عن المعلومات عن سوق العمل، الأمر الذي يؤدي بالمرأة أحياناً إلى التركُّز في مجالات العمل غير الرسمية غير الآمنة ومنخفضة الأجر.

٢- تمكين المرأة من خلال المشاركة

٢٤- لقـــد أثبتت البحوث أن زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار عامل إيجابي في تمكينها ومن ثم في تعزيز قدرتها على تحسين أسباب عيشها وأسباب عيش الأسر التي تعيلها.

٢٥- غـــير أن الواقع في معظم المجتمعات هو أن السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية ما زالت تُستنبط بشـــكل عام دون المراعاة الكاملة لمساهمة المرأة الاقتصادية في أجزاء الاقتصاد غير المدفوعة الأجر وغير الرسمية. والفقراء من الرجال يُستبعدون من عمليات وضع السياسات وصنع القرارات الهامة في الحكومات بسبب فقرهم. والنساء الفقيرات يشكون من عامل تمييزي إضافي هو نوع الجنس. وفي معظم المجتمعات ما زالت المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً على جميع مستويات صنع القرار، وليس هناك برلمان واحد فيه تمثيل متساوٍ للرجل والمرأة. وكثيراً ما تظل إنجازات المرأة خفية وغير معترَف بها، ولطالما ظل صوتها غير مسموع. ويجب أن تكون زيادة تمثيل المرأة هدفاً على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى الأسرة والقرية، قصد تحقيق تحسين التمثيل على المستوى الوطني.

٢٦- وقد كُرِّس اليوم الدولي للمرأة في عام ٢٠٠٦ لموضوع "المرأة في صنع القرار: مواجهة التحديات وتحقيق التغيُّر". وحسب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فإن "تمكين المرأة الاقتصادي يغيِّر التصورات الثقافية في أدوار وعلاقات الجنسين. ... وتحسين المكانة وزيادة الثقة يؤديان إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي. ... وقد علم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أنه متى لعبت المرأة دوراً هاماً في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ازداد دورها في صنع القرار على مستوى الأسرة ومشاركتها في قرارات الإدارة المالية".

٢٧- وحسب الدراسات حول هذا الموضوع، من شأن المساواة بين الجنسين في صنع القرار في الأسرة أن يعود بالـــنفع على العائلات الفقيرة – سواء ترأسها رجل أو ترأستها امرأة – بطرق عديدة. وتوجد على سبيل المثال أدلة، في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، تثبت أن المرأة أكثر إيثاراً للغير من الرجل في الطريقة التي تُنفق بها دخل الأســـرة. وتحسين الوضع التغذوي وصحة الأسرة مقترنان بتحكم المرأة في ميزانية الأسرة. وعلى العموم فإنه متى سُمِح لجمـــيع أفراد الأسرة، بمن فيهم المرأة، بتوحيد المهارات والمعارف لاتخاذ قرارات مشتركة صادقة بخصوص أسباب العيش وحجم الأسرة، فإنه من الأرجح أن تبقى الأسرة متآلفة وتصمد أمام الفقر وتعيش عيشة أفضل.

٢٨- وسيستكشف الفريق مختلف التحديات لمعالجة المساواة بين الجنسين في العمل والتشغيل، ولا سيما فيما يتصل بالاقتصاد غير الرسمي وتحديد العمل غير المدفوع الأجر كمّاً. وسيتقاسم الخبراء أيضاً أفضل الممارسات وسيناقشون القيمة المضافة للنهج القائم على حقوق الإنسان في المساهمة في الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار. وسيعرض الفريق الحلول الممكنة وسيتقدم بتوصيات ملموسة يُنظَر فيها في الجلسة الختامية.

٢٩- وسيتألف الفريق من ممثلين عن المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا الموضوع، وخبراء من المنظمات الدولية ذات الصلة (مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي) وممثلين عن العاملات (مثل الهند).

الجلسة ٣: الجلسة العامة – الحلول والتوصيات

٣٠- سيعمم رئيس المحفل الاجتماعي مشروع الاستنتاجات والتوصيات لكي تنظر فيها الجلسة العامة. وستركز التوصيات على اقتراح السبل الملموسة لإحراز تقدم صوب استراتيجيات الحد من الفقر المفضية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيُعرَض التقرير الذي يتضمن الاستنتاجات والتوصيات على اللجنة الفرعية.

الجلسة ٤: فريق الأخصائيين – مناقشة مشروع المبادئ التوجيهية بشأن "الفقر المدقع وحقوق الإنسان: حقوق الفقراء،" الذي أعده فريق الخبراء المخصص المعني بمسألة ضرورة وضع مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ القواعد والمعايير القائمة في مجال حقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع

٣١- كانت اللجنة الفرعية قد طلبت، في قرارها ٩/٢٠٠٥ المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أن يقوم فريق الخبراء المخصص، بتنسيق من السيد خوسيه بنغوا، بإعداد تقرير عن ضرورة وضع مبادئ توجيهية لتنفيذ القواعد والمعايير القائمة في مجال حقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع. وستتيح هذه الجلسة فرصة لمناقشة مشروع التقرير مع أعضاء فريق الخبراء المخصص وغيرهم من الأطراف ممن يهمهم الأمر.

الجلسة ٥: الجلسة العامة – استعراض عمل المحفل الاجتماعي والرؤية والتوصيات فيها يتعلق بإسداء مشورة الخبراء إلى مجلس حقوق الإنسان مستقبلاً

٣٢- وفقاً لمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢٠٠٦، سوف تتيح هذه الجلسة فرصة لأعضاء المحفل الاجتماعي واللجنة الفرعية، فضلاً عن المنظمات والمنظمات غير الحكومية التي تعاونت مع المحفل الاجتماعي، لاستعراض عمل المحفل الاجتماعي وعرض رؤيتها وتوصياتها للمحفل الاجتماعي مستقبلاً وإسداء مشورة الخبراء لمجلس حقوق الإنسان في سياق هذا المحفل[٣].

- - - - -

(٣) قائمة المصادر التي رجعت إليها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في إعداد مذكرة المعلومات الأساسية هذه محتفظ بها في أمانة المحفل الاجتماعي.